

العنوان:	الجزائر: عهد جديد أو تبديل شكلي
المصدر:	شؤون الأوسط - لبنان
المؤلف الرئيسي:	ابو زكريا، يحيي
المجلد/العدد:	ع85,86
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1999
الشهر:	أغسطس
الصفحات:	122 - 124
رقم MD:	624197
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الجزائر ، المصالحة الوطنية ، الصراع السياسي ، الأحوال السياسية ، السياسة الجزائرية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/624197

٣ الجزائر : عهد جديد أو تبديل شكلي

تعيش الجزائر هذه الأيـام سلسة من الأحداث التي عدها المراقبون أصداء للمشروع السياسي الذي ما فتـىء يبشر به الرئيس الجزائـري عبد العزيز بوتفليقـة والذي يكثر من إجراء المقابلات الصحافية التي تحمل مضموناً واحداً وخطاً واحداً...

وعبد العزيز بوتفليقة الذي وصل إلى السلطة في خضـم «ظروف مشبوهة» من جراء إنسحاب منافسيـه يحاول التعويض عن ذلك بـالادعاء انه يمتلك مفاتـيح الحل وهو على أبوابه، كما سبق وأعل...

وواقع الأمـر كما تقول مصـادر جزائريـة واسعة الإطلاع وعلى مقربـة من دوائر القرار في الجزائر، إن مشروع بـوتفليقة السـياسي تمّ نسجه في عهـد الرئيس الـسابق اليمين زروال، وأن قانون الوئام المدني تم أيضاً وضعه من قبل دوائر القرار في عهد زروال قبل ان يعرض لاحقاً على قادة الجبهة الإسلامية للإنقـاذ، وتحديداً على الشيخ عباسي مـدني الذي رفض المشروع حينذاك جملة وتفصيلاً.

وحـسب المصادر نفسها، فإن إشتداد الصراع بين مـراكز القوة وتبادل الإتهامات بين صناع القرار في عهد زروال وعـدم قبول جبهة الإنقـاذ بالمشروع هو الـذي حال دون تفعيله وطرحه في سوق المزيدات السياسية لمناقشته.

وعندما وصل عبـد العزيز بـوتفليقة إلى «قصر المـرادية» (القصر الرئـاسي) وجد كل الملفات جاهـزة بما في ذلك مشروع الـوئام الذي يـعد بدوره لعـبة أخرى مـتقنة ومحبـوكة من ألاعيب المؤسسة العسكرية التي أضطرت هذه المرة إلى تغيير مسلكية اللعبة ونمطيتها.

ولا يمكن في أي حال من الأحوال الإدعاء بأن عبد العزيز بوتفليقة هو حالة منفصلة تماماً عن المؤسسـة العسكـرية، أو أنه لا يـمت إليها بـصلة ولا ينـسق معها في كل صـغيرة وكبيرة. فمن المعروف أن الوصول إلى «قصر المرادية» لا يمكن أن يتم من دون المرور بالمؤسسة العسكرية التي تملك وحدها كل الأوراق الضاغطة لإنجاح هذا أو ذاك من المرشحين.

وحسب المصادر الآنفة الذكر، فإن المؤسسـة العسكرية وبعدما نجحت في فتح قناة مع زعيم الجـيش الإسلامي للإنقاذ، مـدني مرزاق، قبل سنتين، قـررت أن تضع قانونـاً يكون أشمل من قانـون الرحمة الـذي كان يعمل به في عـهد اليمين زروال والـذي لم يحقق أي نتيجة تـذكر عدا إستسلام مجموعات محدودة من أفراد الجماعة الإسلامية المسلحة للسلطات الجزائرية.

ولأن صناع القـرار في الجزائر يتقنون لعبة الصمـت المطبق، فإن كل الأمور ظلت حبيسة بين الـرئاسة والمؤسسة العـسكرية إلى أن أحتدم الخصام بـينهما بسبب إعتبار زروال أن الجنرالات

يتجاوز كثيراً وبسبب رفع الحصانة السياسية والإعلامية عن رجل زروال القوي في الرئاسة، محمد بتشين، مستشار الرئيس زروال للشؤون الأمنية، وموفده مراراً إلى عباسي مدني، زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في سجن البليدة العسكري.

وقد حسب زروال أن تعرية بتشين بفضحه من خلال الصحف الفرانكفونية الموالية لمراكز القوة في المؤسسة العسكرية هو تعرية له شخصياً.. ولأن زروال من عاصمة الأوراس، باتنة، وهي منطقة مشهورة بعناد سكانها وخشونة طباعهم، قرر أن ينسحب من قصر المرادية وهو الذي قال لبتشين غداة تعيينه مستشاراً له في الرئاسة: «يا محمد جئنا سوية ونذهب سوية». وما كانت المؤسسة العسكرية، كما تقول دائماً المصادر العليمة، لتفرط في زروال وتسمح بذهابه وهي المحتاجة لكل غطاء لولا نسجها علاقة مع عبد العزيز بوتفليقة الملاحق في الثمانينات بتهمة إختلاسات ثقيلة، وقد كان لدى مجلس المحاسبة ملف كامل بعنوان: ملف عبد العزيز بوتفليقة.

والواقع أن الإتصال ببوتفليقة تم في عام ١٩٩٤ أي غداة إنتهاء ولاية علي كافي، رئيس المجلس الأعلى للدولة، الذي تولى الرئاسة الجماعية في عام ١٩٩٢ غداة إغتيال محمد بوضياف. وجرى لقاء عندها بين عبد العزيز بوتفليقة والعقيد محمد تواتي، لكن بوتفليقة في ذلك الوقت «تدلل» ـ كما في المصطلح الشعبي ـ على المؤسسة العسكرية، فكانت النتيجة أن غادر إلى جنيف في اليوم التالي.

ومع بداية أفول نجم زروال بدأت الإتصالات تتوالى بعبد العزيز بوتفليقة وكان عرابو هذه الإتصالات اللواء العربي بلخير، أحد المتهمين في إغتيال محمد بوضياف والمقيم في فرنسا، واللواء خالد نزار، إلى شخصيات عسكرية أخرى إستمزجت رأي بوتفليقة. وكانت النتيجة ترتيب الإنتخابات الرئاسية في ١٥ نيسان / أبريل ١٩٩٨ والتي إنسحب منها المرشحون الستة وهم على التوالي : أحمد طالب الإبراهيمي، مولود حمروش، عبد الله جاب الله، حسين آيت أحمد، مقداد سيفي، ويوسف الخطيب. ورغم التباين الفكري والإيديولوجي والسياسي بين هؤلاء المرشحين الستة إلاّ أنهم ولما أطلعوا على خلفيات المشروع بين المؤسسة العسكرية وعبد العزيز بوتفليقة، توحد موقفهم السياسي وأعلنوا الإنسحاب من معترك الإنتخابات الرئاسية. وكانت النتيجة هي إنكشاف اللعبة وتشوه الشرعية عقدة الجزائر منذ الإستقلال.

وكانت الدوائر الصانعة للقرار أوعزت قبل الإنتخابات الرئاسية إلى كل الجمعيات والأحزاب والتيارات والمنظمات السابحة في فلكها أن تدعم مرشح الإجماع، عبد العزيز بوتفليقة، كما أسموه آنذاك.

ولما رفض الأمين العام للتجمع الوطني الديموقراطي، بن بعيش، هذا الأمر أقصوه وعينوا بدلاً منه رئيس الحكومة المقال أو المستقيل، أحمد او يحيى، كما أن عبد الله جاب الله، زعيم حركة النهضة، أقصي بشكل نهائي من النهضة لما رفض هذا التوجه وأسس حركة الإصلاح الوطني.

والأهداف الإستراتيجية المرجوة من العهد الجديد كما تقول المصادر الآنفة الذكر هي:

ـ سحب ورقة المصالحة الوطنية من الأحزاب المعارضة ذات الثقل كالجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الإشتراكية وحزب العمال وغيرهم.

ـ الإيحاء بأن عبد العزيز بوتفليقة يملك إستقلالية كاملة في إتخاذ ما يراه من قرارات وبعيداً من وزارة الدفاع.

ـ تحسين صورة الجزائر الدولية للحصول على المساعدات وجذب الرساميل الأجنبية.

ـ شق عصا الحركة الإسلامية وتحديداً الجماعات المسلحة؛ وتقول المصادر نفسها أن زعماء التيار الإستئصالي، والذين كانوا وراء تأجيج الفتنة الكبرى في الجزائر، ما زالوا في مواقعهم ومراكزهم سواء داخل المؤسسة العسكرية أو داخل المنظومة السياسية ودوائر القرار.

أمّا الإستفتاء الشعبي المزمع إجراؤه في أول أيلول / سبتمبر من هذا العام حول مشروع الوئام المدني، فهو يخفي وراءه مشروع إنتخابات رئاسية جديدة لمصلحة عبد العزيز بوتفليقة على قاعدة أن الناس مع المصالحة الوطنية، فيتم التصويت لمصلحة المشروع. وبالتالي سيجابه معارضو عبد العزيز بوتفليقة وتحديداً منافسوه السابقين بالقول أن الشعب الجزائري صوت مرة أخرى لعبد العزيز بوتفليقة.

ويبقى القول أن هذه الحبكة كانت تحتاج فعلاً إلى رجل روضته كواليس السياسة الجزائرية كبوتفليقة لإخراجها في شكلها الحالي.

علماً أن الشارع الجزائري بدأ يطرح سلسلة من التساؤلات، وخصوصاً بعدما تبين له أن معظم الذين أطلق سراحهم من الإسلاميين وعددهم ٢٤٠٠، أتموا بالفعل مدة حبسهم، وأن الكثير منهم أعتقل لمجرد إطلاقه اللحية أو لوجود قريب له ضمن المجموعات المسلحة في الجبال الجزائرية الوعرة.

وكما ينص قانون الوئام فإن ٩٠ في المئة من الإسلاميين الذين كانوا يسعون للإطاحة بالنظام في الجبال أو كانوا معتقلين، سيحرمون من ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية والدستورية على مدى عشر سنوات.

فهل من المنطقي عندها الحديث عن العفو الرئاسي؟

يحيى أبو زكريا